

مؤشر ستاندرد أند بورز/حوكمة للعالم العربي الذي يعتمد المعيار الإجماعي البيئي والحوكمة
يعلن أولى نتائج إعادة حساب المؤشر منذ إنطلاقه

دي، 4 يناير 2011 - أعلن مؤشر المعيار الاجتماعي البيئي والحوكمة الذي تم إنطلاقه لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وقد قام بتطويره معهد حوكمة بالتعاون مع ستاندرد أند بورز وبجهود دعم مؤسسة التمويل الدولية (IFC)، عن نتائج إعادة الحساب الأولى في ديسمبر 2011.

وتظهر النتائج المتحققة أن أسهم الشركات المالية تهيمن على هذا المؤشر مشكلة نسبة 45.67%، مما يلقي الضوء على كون الشركات المالية هي الأوسع تمثيلاً في السوق المالي، فهي تحتفظ بقرابة نصف مؤشر ستاندرد أند بورز في الأسواق العربية مجتمعة. وتمثل الثلاثة بلدان العربية التالية أكبر بلدان المؤشر: السعودية (28.49%)، وقطر (22.87%)، والإمارات (22.77%). وقد تم تطوير أول مؤشر للمعيار الاجتماعي البيئي والحوكمة والمجتمع لأول مرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، من قبل معهد حوكمة وبالتعاون مع مؤشر ستاندرد أند بورز وبدعم من مؤسسة التمويل العالمية (IFC).

واحتلت الشركات القيمة الأعلى ضمن المؤشر كل من: شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة، والمعروفة باسم دو، وشركة موانئ دبي المحدودة، ومجموعة صافولا، والبنك العربي، موبينيل، بنك أبوظبي الوطني، وشركة أوراسكوم للإنشاء والصناعة، وشركة قطر للاتصالات، اتصالات المغرب، والخليجي.

وقال الدكتور ناصر السعيدى المدير التنفيذى لمعهد حوكمة: "خلال العامى الماضى كان معهد حوكمة يرصد ويتابع باهتمام متزايد جهود الشركات، والحكومات، وصناع القرار والمستثمرون فى ابتكار بيئة تعزز المسؤولة الإجماعية وحوكمة الشركات فى العالم العربى. ودفعت الأحداث السىاسية الأخيرة فى العالم العربى باتجاه التركيز على الحوكمة، المساءلة، الشفافية، والإفصاح. وتشير البىانات إلى حدوث تحسن فى النتائج المتحققة للمعيار الإجماعى البىئى والحوكمة عند رصد ما حققته الشركات الإقليمىة. وتعود أسباب ذلك جزئياً لتركيز جهود الجهات المنظمة لمختلف القطاعات فى المنطقة على مبادئ حوكمة الشركات. إن الإصدار الأخير لمدونة حوكمة الشركات فى الإمارات وقطر على سبىل المثال، كان لهما تأثير إيجابى ملموس على تصنىفات الشركات. وقد بدأت الشركات ذاتها تتعرف على مزايا وقيمة الإفصاح، فىما قطعت العبد من الشركات شوطاً أبعد يتجاوز المتطلبات الأساسية.

وقالت كرىسى ناىت، مديرة العمليات فى مؤشرات ستاندرد آند بورز S&P: فى أعقاب ظهور نتائج إعادة الحساب للمؤشر، الذى يعتبر فريداً من نوعه لجهة تقبىم الأداء عبر مجموع النقاط المتحققة للمعيار الإجماعى البىئى والحوكمة، أن أسهم الشركات المالىة تهىمن على قرابة 45% من هذا المؤشر. وتعد خدمات الاتصالات ثانى أكبر قطاع بنسبة 18% وقطاع الاتصالات أيضاً يعتبر المكون الثانى الأكبر. إن الشركة المدرجة فى سوق دبى المالى هى الأكبر ضمن المؤشر وهى "الإمارات للاتصالات المتكاملة". وتساهم المملكة العربىة السعوىة بأعلى مساهمة إذ تحتفظ بـ 15 مكون من إجمالى 50 مكون للمؤشر."

وقال سلوكوك تانتر مدير استشارات الأعمال المستدامة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ومؤسسة التمويل العالمىة (IFC): "إن دمج التحلىل الإقتصادى للمعيار الإجماعى البىئى والحوكمة فى العملية الاستثمارىة يساعد على التقليل من المخاطر وتحسین العوائد المالىة على المدى الطویل. وارتكازاً على ما تحقق من نجاح لإطلاق مؤشر ستاندرد آند بورز/حوكمة للعالم العربى للمعيار الإجماعى البىئى والحوكمة، فإن مؤسسة التمويل العالمىة (IFC) تلزم التوسع فى جهود التعاون الذى بدأت مع القطاع الخاص لرفع مستوى الإستدامة الخاص باستثماراتهم وتقديم معالىر مناسبة لتشجىع مشاركة جمىع المعنىبن."

وأضاف أن المؤشر يقبىم الشركات الـ 50 الأعلى فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فىما يتعلق بأدائها مقابل 200 مقباس حدده المعيار الإجماعى البىئى والحوكمة، بالمقارنة مع الشركات المثبلة فى المنطقة. وقد تم استخلاص النتائج من خلال دراسة أكبر 150 شركة مدرجة فى أسواق الأسهم فى 11 سوقاً: البحرىن، القاهرة، الأردن، لبنان، الكويت، المغرب، عُمان، قطر، المملكة العربىة السعوىة، تونس، الإمارات العربىة المتحدة.

الدولة	النقاط	قيمة المؤشر للدولة	- معيار التصنيف العالمي للقطاع GICS	النقاط	قيمة المؤشر للقطاع
المملكة العربية السعودية	15	28.49%	المالي	24	45.67%
قطر	12	22.87%	خدمات الاتصالات	8	18.71%
الإمارات	10	22.77%	الطاقة	6	10.60%
مصر	5	10.53%	الصناعة	3	7.87%
المغرب	4	7.33%	المواد	4	7.02%
الكويت	2	3.20%	السلع الاستهلاكية	2	4.77%
الأردن	1	2.90%	الخدمات العامة	2	3.82%
البحرين	1	1.91%	السلع الكمالية	1	1.53%

المصدر: S&P Indices

أكبر 10 شركات مساهمة			
الدولة	الشركة	قيمة المؤشر (%)	القطاع
الإمارات	شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة - دو	3.85	خدمات الاتصالات
الإمارات	موانئ دبي العالمية المحدودة	3.14	الصناعة
السعودية	مجموعة صافولا	3.00	السلع الاستهلاكية
الأردن	البنك العربي	2.90	المالي
مصر	موبينيل	2.79	خدمات الاتصالات
الإمارات	بنك أبوظبي الوطني	2.66	المالي
مصر	أوراسكوم للإنشاء والصناعة	2.49	الصناعة
Qatar	قطر للاتصالات	2.49	خدمات الاتصالات
Morocco	اتصالات المغرب	2.42	خدمات الاتصالات
Qatar	الخليجي	2.32	المالي

المصدر: مؤشرات ستاندرد أند بورز

عن حوكمة

حوكمة، معهد حوكمة يعتبر رابطة عالمية تجمع الممارسين والجهات المنظمة لحوكمة الشركات والمعاهد المحلية التي تتطلع للتفاعل مع أفضل الممارسات لحوكمة الشركات في المنطقة. رسالتنا أن نحفز إعادة تشكيل قطاع الأعمال والمؤسسات وتفعيل مبادئ حوكمة الشركات، ومساعدة بلدان هذه المنطقة على تطوير وتطبيق استراتيجيات مستدامة لحوكمة شركات تتوافق مع المتطلبات والأهداف العالمية. عبر نشر قيم الحوكمة الأساسية ألا وهي الشفافية والمساءلة والعدل والافصاح والمسؤولية في أرجاء المنطقة. إن معهد حوكمة يعمل طبقاً لسياسات واضحة وممارسات عملية تم صياغتها في هذه المنطقة من العالم. لمزيد من المعلومات الرجاء زيارة www.hawkamah.org..

عن مؤشرات ستاندرد آند بورز

مؤشرات S&P هي علامة تخص شركات ماكجرو هيل (McGraw-Hill Companies) و(رمزها في بورصة نيويورك: MHP)، وتمتلك مجموعة واسعة من مؤشرات الاستثمار والقياس لتلبية متطلبات مجموعة واسعة من العملاء. يتم تصنيف أكثر من 1.25 تريليون دولار مباشرة ضمن عائلة مؤشرات ستاندرد آند بورز، وهي تضم مؤشر أكبر 500 شركة S&P 500، المؤشر الأكثر اعتماداً من قبل مستثمري الأسواق المالية من حول العالم، مؤشر ستاندرد آند بورز كاس شيلر S&P/Case-Shiller لقياس أسعار المنازل في الولايات المتحدة الأمريكية، ويمتلك مؤشر ستاندرد آند بورز بي إم أي S&P Global BMI حوالي 11,000 مكون وهو مؤشر يراقب السلع عن كثب، أما مؤشر ستاندرد آند بورز الوطني لسندات البلدية S&P National AMT-Free Municipal Bond فهو المؤشر الأساسي لسندات البلدية بالولايات المتحدة. لمزيد من المعلومات، الرجاء الاتصال مع: www.standardandpoors.com/indices.

من غير المتاح الاستثمار مباشرة بالمؤشر. مؤشرات ستاندرد آند بورز لا ترعي أي منتج أو تقدم توصية بالاستثمار أو بيع أو ترويج لأي منتجات ضمن مؤشرات ستاندرد آند بورز. ولا يشكل هذا المستند أي عرض قانوني، إن مؤشرات ستاندرد آند بورز أو الشركات التابعة لها لا تمتلك التراخيص الضرورية لذلك. وتحفظ مؤشرات ستاندرد آند بورز بحقوقها في الحصول على تعويضات في حالة تقديم تراخيص مؤشراتنا لأطراف
ثالثة.